مايقع للماول رفعه الضمير لا غير فكيف يقال برفعه الظاهر وايضا لو كان عاملا
لكان مطولا فكان يجب اعرابه فلا يبني ويجاب بان القايل بهذا لا يسلم
ان التاويل بالمشتق لا يوجب رفع النايب وهنا المانع منه وقد قالوا انه يتعلق
به المجرور وهذا عمل فلا يمتنع ان يعمل في الظاهر لا يقال ان المجرور يكفي
فيه رايحة الفعل بخلاف النايب لانا نقول وهذا النايب لا يحتاج الا الرايحة
فعل من حيثية هي انه نايب الخبر والخبر عمليته بجهة الجمودية فلا
عمل فيه بحيثية الاشتقاق اصلا ولعل هذا الوجه هو الذي اوجب عدم
كونه مطولا ان جعل الاسم نايب الخبر ينزله منزلة الخبر فلا يعد مطولا بما
يعمله في الخبر فلعل مذهبه على هذا وان كان النحويون في الوجهين على
خلافه واجاب الشيخ عن عدم النصب مع الطول بانه من
باب لا غالب لكم اليوم ولا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ورد بانه
نادر ولو كان منه لظهر يوما ما لما سبق ان الجاير لا يعلم جوازه الا بوقوع
كل من طرفيه ولو باعتبار تركيبين وايضا فلا نسلم انه مطول اعني لا غالب
لكم ونحوه لجعله المجرور متعلقا بخبر محذوف اي لا غالب غالب لكم ولا
مانع مانع ولا معطي معط لما منع وقيل الله مبتدا واله
خبر كانه قال الله اله ثم قدم واخر ودخلت لا على المقدم فعمـ
ما يعمل بعد دخولها ولو كان اسمها اعطا اللفظ حقه كما اصلوا الضمير
بكان في نحو جيران لنا كانوا الكرام مع ان كان زايدة ولا عمل لها ولو في الاسم
في احد الوجوه ورد بانه يلزم عمل لا مع عدم الترتيب وفي معرفة ومع انتقاض
النفي وبانه يلزم بنا الخبر معها وهي لا يبني معها الا الاسم ومحافظته
على جعل المعرفة مبتدا محافظة على ماليس بواجب مع ترك الواجب
فان النكرة المحضة اذا اجتمعت مع معرفة كانت النكرة هي المبتدا نحو فان
حسبك الله وهذا المذهب للزمخشري جعله في انموذج مستقل
اراد ان يسمع صحح الله به واراد انه يعزى له في المسئلة قول فعزي له
بل يرد ما تقدم فيما قبله فهذه ثلاثة اقوال معطوف نايب مبتدا
وعلي

وعلي العطف يقال فيه على اي شيء عطف فيقال هو كالبدل فما ابدل منه
البدل يعطف عليه هذا وسياتي بيان ذلك وقيل انه بدل من اسم ضمير
موجود لقربه ولانه على لفظه اي على اعرابه لم يذهب عامله وانما
قلنا كذا لان الاشيا تفهم بالمقابل فلما جعلوا هذا في مقابلة البدل من
اسم لا اعتبار احالة قبل دخول لا وذلك محل زايل وهو المعنى بالتوهم
كان مقابله من محل باق وهو معنى اللفظ ولان تابع الضمير المبني لا يقال فيه
انه تابع للفظ نعم يقال انه تابع على اللفظ وعورضت الاولوية بان الظاهر
هو الاصل والابدال منه اولى وبانه مذكور والابدال من مذكور اولى منه
من محذوف واستشكل البدل من الضمير بان البدل في الاستثنا على
حكم الاستثنا فلا يبدل الا مايحتمل الاستثنا والضمير جزئي لا يقبل
الاستثنا فكيف يبدل منه واجاب بعضهم بان الامام ابن مرزوق
في شرح الخزرجية جعل الضمير كليا وضعا جزئيا استعمالا وانه علم
جنس وضعا فيتخرج عليه ما هنا فيصح العموم وهذا فاسد اما اولا
فلان كون الضمير كليا وضعا خلافا للنحويين اجمعين عدا ابن هاني
وكذا كونه علم جنس واما ثانيا فلان كونه كليا وضعا لا يفيد عمومه
في الاستعمال فان الخلاف في كليته وجزئيته وضعا وكذا منافي
التركيب وهو حال استعمال فهو جزئي باجماع ولذا كان اعرف المعارف
عدا الله في قول سيبويه والصحيح ان الضمير جزئي وضعا واستعمالا
على ما حقق في رسالة الوضع للعضد على معنى ان الوضع وضعه
على ان يستعمل في معين فوضعه على هذا وضع جزئي فتامل وغير
هذا يودي الى تخليط لا يبقى معه شيء من المعقول وحيث كان
كذلك فيقال انه مبني على مذهب ابن الحاجب وهو ان ضمير
النكرة نكرة لا يفيد الاستثنا منه كما انه ان كان معرفة لا يمتنع
الاستثنا اذ لا خلاف في جواز جا الزيدون الا زيد ابن سعيد
مثلا فالصواب في الجواب ان يقال ان الضمير في موجود

Copyright © King Saud University